



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

إسلاميو الأردن الديمقراطيون حصاد ٢٠١٧

وسام فؤاد

تقارير
سياسية

١٦ أبريل ٢٠١٨



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG

إسلاميو الأردن الديمقراطيون.. حصاد ٢٠١٧

وسام فؤاد

ما بين الانتخابات النيابية الأردنية في ٢٠١٦ ومحليات ٢٠١٧، بدأ الفاعلون السياسيون المركزيون في الأردن (الطرف الحكومي والاطراف الإسلامية) محل طفرة، تراوحت سلوكيا بين منع جماعة الإخوان من إجراء انتخاباتها الداخلية إلى مشاركة الجماعة الفعالة في محليات ٢٠١٧، وانتقل معها حزب "جبهة العمل الإسلامي" من مرحلة إغلاق المقترحات لمرحلة التحالف المدني للإصلاح، والذي حقق بموجبه نتائج هي الأعلى بين الأحزاب السياسية الأردنية، باستثناء الدائرة الحكومية بالطبع. وبدأ عبر مسار التفاعلات أن الدولة والإسلاميون يقعون تحت وطأة ضغوط محور "الثورة المضادة"، وهو ما أدى لتعددية المشهد الإسلامي التي أثرت نسبيا على فاعليته الانتخابية، كما أدى لتوفر ميل عام لدى الحكومة الأردنية لدفع الإخوان نحو مربع تتزايد فيه التيارات الحمايمية داخلها، وانتهاء بتعزيز توجه "فض الارتباط" بين حوائم الإسلاميين وصقورهم، من دون أن يعني هذا تصعيد الحوائم في السلم السياسي.

مع هذه الصورة، يعتمد هذا التقرير لرصد ملامح المشهد الأردني الواسطي في ضوء معايير ثلاثة، المؤسسية والتوافقية والديمقراطية، وهي المعايير نعتبرها مدخلا نعمل من خلاله على تقديم مؤشرات لأداء القطاع المعتدل من التنظيمات الإسلامية.

الإسلاميون الأردنيون والمواطن

مع دخول عام ٢٠١٧، كان حزب "جبهة العمل الإسلامي"، الذراع السياسي لإخوان الأردن، قد خرج لتوه من الانتخابات التشريعية التي بدأت فعاليتها في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦. وهي مشاركة تأتي بعد انقطاع عن المشاركة في دورتي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. وبرغم الروح المحافظة في ممارسات إخوان الأردن، وبرغم أن الإخوان دخلت هذه الانتخابات في محاولة لكسر الجمود حول حضورها في المجال العام، وبخاصة بعد تغول قوى "الثورة المضادة" للربيع العربي، إلا أن الإخوان لم يخوضوا هذه الانتخابات منفردين، بل دخلوها في سياق تحالفي وطني حمل اسم "التحالف الوطني للإصلاح".

وحصد التحالف ١٥ مقعدا في البرلمان، ١٠ منها حصل عليها أعضاء من الجماعة، أما الخمسة الأخرى فذهبت لحلفائهم، ومكنت قوائم التحالف ثلاث نساء من المشاركة في التمثيل النيابي. وبالنظر لحالة غياب الثقة في المؤسسة



النيابية العربية، ومع تدني نسبة المشاركة التي شهدتها تشريعات ٢٠١٦، والتي بلغت نحو ٣٣%، بواقع مشاركة ١,٥ مليون مقترح، حصل "تحالف الإصلاح في قوائم العشرين الفائزة والخاسرة منها على ١٥١,٧٨٧ ألف صوت من إجمالي المقترعين، بنسبة بلغت نحو ١٠,١% من الأصوات^١.

سلوك الإخوان عقب إعلان النتائج كان يشير إلى نوع من الرضا النسبي بالأمر الواقع، ولم تتحدث الجماعة عن تجاوزات أو تزوير كشأن تاريخ المعارضة مع الانتخابات الأردنية، وبلغت مراقبون إلى أن مرد ذلك الرضا النسبي إلى أولويات الجماعة التي ارتكزت على إعادة تأهيل الجماعة، باعتبارها تيارا وطنيا يلتزم بحدود اللعبة الديمقراطية برغم حداها الأدنى، والتأكيد على قوة الجماعة وحضورها الجماهيري، وأنها تمتلك خطابا معارضا مرنا يؤمن بالدولة المدنية ومقتضياتها. هذا فضلا عن سعيها لشرعنة وجودها، وربما إعادة تجديد ترخيصها^٢، في أعقاب أزمة "الجمعية المرخصة"^٣، وتجاوز حالات "فض الارتباط" التي أعقبت حالة الخوف من تغول "الثورة المضادة"، والحفاظ على وجودها القانوني في السياق الوطني الأردني من جهة، إضافة طبعا لمواجهة الحملة دعائية سياسية لنزع شرعيتها التاريخية والشعبية والتشكيك بانتماؤها الوطنية وتوجهاتها الديمقراطية المدنية^٤.

وخلال عام ٢٠١٧، خاضت جماعة الإخوان في الأردن الانتخابات البلدية، ونجح ٥٠% من قائمتها في أغراضهم الانتخابية، وهو تقدم كبير بعد أن كانت الحركة قد انسحبت أثناء المشاركة في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٧ احتجاجا على ما وصفوه بالتزوير والتدخل الحكومي لصالح مرشحين. وقد تمكن الإسلاميون الفوز بـ ٢٥ مقعداً من مجالس المحافظات اللامركزية من أصل ٤٨ مقعداً تقدموا لها، أي بنسبة ٥٢% في ثماني محافظات أردنية، فضلا عن نجاح مرشح إسلامي برئاسة بلدية الزرقاء التي تعد ثاني أكبر مدينة أردنية. جدير أن نفس التحالف المتنوع سياسيا وإثنيا الذي خاض من خلاله إخوان الأردن تشريعات ٢٠١٦ هو نفسه التحالف الذي خاضته به بلديات ومحليات ٢٠١٧. وفازت قائمة "التحالف الوطني للإصلاح"، والتي ضمت متحالفين ومستقلين مناصرين

١ وكالات، الأردن: حصول الإسلاميين على ١٦ مقعدا في الانتخابات التشريعية، الموقع العربي لصحيفة "دويتشه فيله" الألمانية، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦.

<https://goo.gl/UXceXz>

٢ حلمي الأسمر، إخوان الأردن يشاركون في الانتخابات النيابية لإعادة "ترخيص" الجماعة، موقع صحيفة "الرأي اليوم"، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦.

<https://goo.gl/pjwycU>

٣ أزمة الجمعية المرخصة تشير لإقدام مجموعة من أعضاء الجماعة بقيادة المراقب العام السابق لإخوان الأردن عبد المجيد الذنبيات من التقدم بطلب تأسيس رسمي "لجماعة الإخوان بالأردن لرئاسة الوزراء الأردنية، كجمعية سياسية في العام ٢٠١٥، وحصلوا بالفعل على الترخيص القانوني من وزارة التنمية الاجتماعية، وفاز "الذنبيات" - تركية - بمنصب مراقبها العام، وهي خطوة أنت كمحاولة لتلافي تداعيات تغول "الثورة المضادة" للربيع العربي.

٤ كيرك سويل، أهم نتائج الانتخابات النيابية في الأردن، موقع "صدى كارنيجي"، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦. <https://goo.gl/Lghsg9>



ومؤيدين؛ بخمسة مقاعد من أصل ١٢ مقعداً في العاصمة عمان، ليكون عدد الفائزين - بحسب بيان رسمي من التحالف - ٧٦ من أصل ١٥٤ مرشحاً بينهم ١١ سيدة يتنافسون على ٢٧٠ مقعداً.^٥

وفي المرتبة الثانية إسلامياً، حل "حزب الوسط الإسلامي" ثانياً، حيث فاز بـ ٣١ مقعداً يمثلون نحو ٥٠% من مرشحيه، حصلوا على ١١٧,٦٦١ صوتاً من إجمالي المقترعين، وكان من هؤلاء الفائزين ٣ مرشحين لرئاسة بلديات، و ٤ أعضاء بمجلس أمانة مدينة عمان، و ٧ أعضاء بالمحافظات، و ١٧ في البلدية والمحلية.^٦

وتأتي هذا النتيجة في ضوء عزوف من الناخبين عن المشاركة، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٣٠,٧%؛ بحسب الهيئة المستقلة للانتخابات، حيث بلغ عدد المقترعين نحو ١,٣ مليون ناخب من أصل أكثر من أربعة ملايين لهم حق التصويت.^٧

أحد أهم العوامل وراء وصف ما حققه الإسلاميون بأنه نتيجة قوية، أن طبيعة هذه الانتخابات غلب عليها نمط الولاء التقليدي لا الحزبي، وكان أغلب الفائزين من المرشحين العشائريين المستقلين، أو الشخصيات المدعومة حكومياً؛ ولم يستطع أي حزب أو جماعة سياسية أخرى تحقيق نتائج تذكر.^٨

وقد فاجأ هذا الأداء القوي الخبراء والمراقبين لأداء إخوان الأردن مقارنة بتوقعاتهم - قبل عامين - انحسار الإسلام السياسي تحت وطأة الضغوط الإقليمية^٩، والتي تعاضمت بعد تمكن معسكر الثورة المضادة من السيطرة على مصر في أعقاب الانقلاب العسكري، واتجاهه لتمكين جناح ولي العهد السعودي، حيث رفع كلاهما، إضافة إلى مصر راية العداء السافر للحركات الإسلامية، وبخاصة جماعة الإخوان. ويضاف لهذا ما شهده "إخوان الأردن" من اتجاه قطاع منهم للحصول على ترخيص رسمي، للقضاء على حجج أجهزة الأمن الأردنية في رهن الجماعة في المربع الأمني - لا السياسي، وتفايدي تداعيات تغول محور "الثورة المضادة".

٥ حسب قانون اللامركزية، فإن لكل محافظة من محافظات الأردن ١٢ مجلساً؛ أولهما: "المجلس التنفيذي" الذي تعينه الحكومة ويرأسه المحافظ، وثانيهما: "مجلس المحافظة"، الذي يختار الناخبون ٧٥% من أعضائه، وتُعين الحكومة البقية. وبموجب نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات تم تقسيم محافظات المملكة إلى ١٤٥ دائرة انتخابية، خصص لها ٢٧٠ مقعداً على مستوى البلاد.

٦ محمود الطراونة، "الوسط الإسلامي": فوز ٣١ عضواً من الحزب بالانتخابات البلدية واللامركزية، موقع "الغد الأردني"، ٢٢ أغسطس ٢٠١٧.

<https://goo.gl/a4riZT>

٧ رائد عواد، عودة قوية لإخوان الأردن من بوابة انتخابات البلدية، موقع "الجزيرة نت"، ١٦ أغسطس ٢٠١٧. <https://goo.gl/NdTBVe>

٨ بشير موسى نافع، الانتخابات المحلية الأردنية ومصير التيار الإسلامي، موقع صحيفة "القدس العربي"، ٢٤ أغسطس ٢٠١٧. <https://goo.gl/KDPKmm>

٩ ديفيد شينكر وجافي برنهارد، الانهيار الداخلي لجماعة «الإخوان المسلمين» في الأردن، موقع "راقب"، ١١ مايو ٢٠١٥. <https://goo.gl/YGR9DQ>



ويتفق المراقبون على أن نفس الأهداف التي حكمت إخوان الأردن في تشريعات ٢٠١٦ هي التي حكمتهم في بلديات ومحليات ٢٠١٧، لافتين لسعي الجماعة لتحقيق خمسة أهداف، هي: البرهنة على التزامها بالأطر الدستورية والقانونية في المملكة، وحماية نفسها من محاولات ضرب قوى الاعتدال، وإقناع الحكومات بضرورة التعامل مع قوى إسلامية معتدلة بديلة للحركات المتطرفة، فضلا عن استثمار حالة الفراغ على مستوى القوى السياسية، وأخيرا إثبات أنها تمتلك قواعد شعبية ويمكنها حصد المقاعد ١٠.

ضعف حصاد الإسلاميين خارج الجماعة الأم في الانتخابات المحلية:

عكست النتائج التي حققها إسلاميو الأردن في الانتخابات التشريعية ما مرت به الجماعة من انقسامات جرت على خلفية الحفاظ على الجماعة. فقد أظهرت النتائج التي حققها الإسلاميون من خارج جماعة الإخوان "الأم"، ونعني هنا "حزب الوسط الإسلامي"، و"حزب زمزم"، ضعفا واضحا. فالحزبان ترشحا في مسارين من القوائم، قوائم مشتركة وأخرى منفصلة، وتمكّن مرشح إسلامي واحد على قائمة جمعية الإخوان المسلمين من الفوز بمقعد، وذلك في دائرة العقبة.

أما "حزب زمزم" فلم يترشّح باسمه الشخصي سوى في إربد، ولم يتمكن من الفوز بأي مقعد. كما أن فوز قائمة الحزب بـ ٥ مقاعد لا يحسب لتنظيمه وشعبيته، حيث كان الفائزون من غير الإسلاميين من أبناء العشائر المتحالفين معه. ومن جهة أخرى، فإن "حزب الوسط الإسلامي" الذي قدم ١٤ قائمة من المرشحين، وفاز معها بـ ٧ مقاعد، فكان من بين الفائزين أعضاء في الحزب وحلفاء له من أبناء العشائر، لم يستخدم أحد منهم اسم الحزب في حملته الانتخابية ١١.

الخطاب والتماسك والمؤسسية

شهد العام ٢٠١٧ موضع التناول تطورا ملحوظا في أداء الحركة الإسلامية الأردنية، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين، وذلك على صعيد الخطاب والمؤسسية. أما عن التماسك التنظيمي، فقد شهد مساحة من الشد والجذب النسبيين. ويمكن تلمس تفاصيل ذلك فيما يلي.

١٠ ليث الجندي، ٥ أهداف وراء عودة إخوان الأردن للمشاركة في انتخابات البلديات ومجالس المحافظات، موقع "إسلاميون"، ١٨ يناير ٢٠١٧.

<https://goo.gl/TBMUvP>

١١ كيرك سويل، إشارة سابقة. <https://goo.gl/Lghsg9>



فمن ناحية، يمكن القول بأن استيعاب إسلاميي الأردن دروس أزمة جماعة الإخوان الأم في مصر وجد ترجمة عملية له، حيث عمل حزب "جبهة العمل الإسلامي" على تعزيز علاقة قياداته بقواعده. وفي مطلع ٢٠١٦، وبالتحديد في ٨ يناير ٢٠١٦، أقر حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، في جلسة استثنائية، تعديلات جوهرية على نظامه الأساسي تتضمن توسيع قاعدة انتخاب الأمين العام للحزب، عبر إقرار انتخاب الأمين العام من قبل أعضاء المؤتمر العام للحزب مباشرة^{١٢}.

غير أن التطور الذي بدأ منذ مطلع ٢٠١٦ وجد طريقه لفعاليات ٢٠١٧ أيضا. وتجنبنا الجماعة خوض الانتخابات من خلال أطرها التقليدية، وأطروحات الجماعة الدينية، وطرحنا نفسها كأحد مكونات المعارضة الوطنية المعتدلة من خلال تكوين تحالف انتخابي، حيث عملت الجماعة على الدخول في ائتلاف وطني واسع تجنبنا للهياكل التنظيمية الجامدة، وحرصت على ضم مكونات أثنى ودينية من الشركس والشيشان والمسيحيين، وهو ما وصفه أحد المراقبين باعتباره جهدا للتخلص من شبهة سياسات الهوية القاتلة. وفي نفس الإطار، كان خوض حزب "جبهة العمل الإسلامي" لتشريعات ٢٠١٦ ومحليات ٢٠١٧ تحت شعار "دولة مدنية"، بعيدا عن الشعارات الدينية السابقة، وفي مقدمتها "الإسلام هو الحل"^{١٣}.

وبرغم أن انتخابات ٢٠١٦ التشريعية، ثم انتخابات ٢٠١٧ المحلية، قد أثبتت اتجاه الجماعة الأم لإخوان الأردن أنها أقوى من الحركات والأحزاب التي انشقت عنها، إلا أن هذه الفعاليات أكدت أنها أيضا كانت ضحية الانقسامات التي أصابتها. وبرغم أنها لم تول حصاد مقاعدها الأهمية الكبرى بالنظر للتحديات الظرفية الخطيرة التي يمر بها الإسلاميون عبر المنطقة، وبخاصة إسلاميو الأردن؛ باعتبار الأردن من دول الطوق، وباعتبار أن تأمين دولة الاحتلال أحد أركان مشروع محور "الثورة المضادة"، وهو ما أسفر عن تراجع حاد في المعونات والاستثمارات الخليجية؛ وبخاصة الإماراتية والسعودية المقدمة للأردن، إلا أن هناك عدة عوامل لا تدعم - من وجهة نظر الباحث - تأكيد بعض الباحثين، غربيين وعربا، أن تقنت الأصوات يمثل تهديدا للحركة الديمقراطية أو للإسلاميين في الأردن. هذه العوامل تتمثل فيما يلي:

١٢ وكالات، الأردن.. حزب (جبهة العمل الإسلامي) يقر تعديلات جوهرية على نظامه الأساسي، موقع "الإسلاميون"، ٠٩ يناير ٢٠١٦.

<https://goo.gl/m7mbFV>

١٣ حسن أبو هنية، هل تجاوزت جماعة الإخوان في الأردن خطر التقهت والحظر في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية؟، موقع "إسلاميون"، ٣ أكتوبر ٢٠١٦.

<https://goo.gl/m8FPAX>

أ. حالة فض الارتباط النسبي الذي شهده الإسلاميون في الأردن لم يكن على أساس الرؤية الفكرية والمشروع العام، بل كان مبعثه قلق من الأطراف المنسحبة أو التي غيرت مسارها في العمل العام على استمرار الحركة الإسلامية في الأردن، بسبب الضغوط التي يباشرها محور "الثورة المضادة"، وعلى رأسه دولتا الإمارات والسعودية على الأردن، وهي الضغوط التي يعاني الأردن جراءها، وبخاصة التهديد بقطع المنح الخليجية المالية التي بلغت قيمتها في ٢٠١٧ ٣,٥ مليار دينار أردني^{١٤}. هذا يعني أن ما حدث لم يكن انشقاقاً، بقدر ما كان رغبة في سلوك منهج مغاير لاتجاه ضغوط محور "الثورة المضادة".

ب. مسارات فض الارتباط المرتبطة بإسلامي الأردن كذلك لم تتجه نحو "حضان الدولة الأردنية" بمفهومها الفكري ومشروعها السياسي - بخلاف الشائع في تحليلات المراقبين^{١٥}، وبخاصة الأجانب منهم، بل كان اتجاهاً للتكيف المحض مع متطلبات مربع "المشروعية القانونية"^{١٦} التي تنفرد الدول بعامة، والدولة الأردنية بخاصة، بتحديد قواعدها ورسم ملامح المجال العام من خلالها، حتى وإن كان هذا المجال العام مشوهاً، وتحديد قواعد اللعبة السياسية. وهذا الاتجاه لا يقتصر على رفض الاستمرار في مربع رؤية الدولة للإسلاميين باعتبارهم تهديداً أمنياً؛ جنبا إلى جنب مع التيارات الجهادية، وترك المربع السياسي للاتجاهات غير الإسلامية الواهنة بدورها، لكنه أيضاً إصرار على تركيز الإسلاميين على قضية المشروعية التي يمكن للدولة الأردنية؛ المدفوعة بضغوط إقليمية؛ استغلال غيابها للإضرار الجوهري بالحركة الإسلامية المعتدلة، وتجريدها من شرعية العمل السياسي، وحرمانها من أصولها المالية ومواردها البشرية وخبراتها في المجال العام بشقيه الإغاثي والسياسي.

ج. مسارات فض الارتباط كذلك تصب بشكل عام في مربع مصلحة "مقرطة" الأردن، إذ أنها تصب في النهاية في مربع بناء توافق عام بين قوى المجتمع السياسي الأردني، والتي يسري عليها ما يسري على جميع القوى السياسية غير الحكومية بمختلف اتجاهاتها من ضعف "حاد" كانت تشريعات ٢٠١٦ ومحليات ٢٠١٧ تعبير جلي عنه. إن درس انقلاب القاهرة في يوليو ٢٠١٣ جرى استيعابه بقوة بين قطاع من نخب الإسلاميين، وبهذا اتجهت لتوفير قدر من العصمة لنفسها بتعزيز الروابط مع قوى المجتمع الأردني^{١٧}.

١٤ وكالات، مجموع المبالغ المحولة من المنحة الخليجية ١٦ مليار دينار، موقع صحيفة "الرأي" الأردنية، ١٩ أبريل ٢٠١٧. <https://goo.gl/ou7wrX>

١٥ كيرك سويل، إشارة سابقة. <https://goo.gl/Lghsg9>

١٦ من أبرز النماذج في التأكيد على مربع المشروعية القانونية: حلمي الأسمر - وكالات، إخوان الأردن يشاركون في الانتخابات النيابية لإعادة ترخيص

الجماعة، صحيفة "رأي اليوم"، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦. <https://goo.gl/AzLxPn>

١٧ حسن أبو هنية، إشارة سابقة. <https://goo.gl/m8FPAX>



وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن النموذج التصالحي الذي طرحناه في تحليل أثر حالات فض الارتباط على مستقبل الحركة الإسلامية الأردنية مرتبط ببناء نموذج تفاعل مغاير مع حالات "فض الارتباط"، حتى مع ارتباطها بحركة تحويل أصول. فالسياق التاريخي يدفع دفعا لتفهم تخوفات البعض على "مشروع العمر والعقيدة" في بيئة صراعية من غير الممكن التكهن بمساراتها المستقبلية. وفي هذا الإطار من المهم بناء نموذج احتواء متبادل يحول دون بلوغ هذه الحالة الضرورية مرحلة التنازع.

جدير هنا أن حركة زمزم، التي نافست "الجماعة الأم" في تشريعات ٢٠١٦ ومحليات ٢٠١٧، لم تتحول إلى حزب مرخص تحت اسم: حزب المؤتمر الوطني "زمزم" بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٢٠١٦ إلا بعد فشل أكثر من ١٥ مبادرة للتوفيق بين المختلفين^{١٩}.

جدير هنا أن نلفت إلى أن هذه المبادرة: "المبادرة الأردنية للبناء"، المعروفة إعلاميا باسم "مبادرة زمزم"، قد نادى ببناء توافق أكبر مع القوى السياسية الوطنية الأردنية، و طالبت المراقب العام لإخوان الأردن سعيد همام بالتحكي وتقديم قيادة توافقية منفق عليها إخوانياً واجتماعياً مثل "عبد اللطيف عربيات"^{٢٠}. ويرجع تاريخ الاتجاه نحو "مبادرة زمزم" لانتخابات ٢٠٠٨ التي تقاسم فيها يمين إخوان الأردن ووسطهم عدد المقاعد الإجمالية التي حصلت عليها الجماعة.

وبشكل عام، أدى صدام الإخوان مع الحكومة الأردنية وتكلفته العالية، وتغول معسكر الثورة المضادة إلى دفع عدد من قيادات الجماعة للتفكير في حماية الحركة الإسلامية الأردنية من مخاطر الاستئصال، ما أدى لإصدار عدد من قيادات الجماعة للمبادرة^{٢١} التي دشنها القائمون عليها في ملتقى عام شاركت فيه شخصيات رسمية في ٥ أكتوبر ٢٠١٣، ثم لم تلبث أن تحولت إلى حزب سياسي تحت التأسيس في ٢٥ مارس ٢٠١٦، انتهاء لإشهار هذا الحزب قبيل أيام من الانتخابات التشريعية.

١٨ موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، قسم "الأحزاب السياسية"، صفحة حزب "المؤتمر الوطني". <https://goo.gl/fHUDUr>

١٩ أحمد فوزي سالم، إشارة سابقة. <https://goo.gl/ABJHcl>

٢٠ أحمد فوزي سالم، إشارة سابقة. <https://goo.gl/ABJHcl>

٢١ طارق النعيمات، زمزم والإخوان المسلمون في الأردن، موقع "صدى كارنيجي"، ٤ فبراير ٢٠١٤. <https://goo.gl/ngsVyU>

٢٢ المحرر، مبادرة "زمزم" المنشقة عن الإخوان المسلمين تحولت لحزب سياسي تحت التأسيس في الأردن، موقع صحيفة "رأي اليوم"، ٢٧ مارس ٢٠١٦.

<https://goo.gl/Ca55MN>



نفس منحى التفكير دفع مجموعة من أعضاء الجماعة بقيادة المراقب العام السابق لإخوان الأردن عبد المجيد الذنبيات بالتقدم بطلب "تأسيس رسمي" لجماعة الإخوان بالأردن لرئاسة الوزراء الأردنية، كجمعية سياسية؛ وذلك في ٢٥ فبراير ٢٠١٥، حيث حصلوا على الترخيص القانوني من وزارة التنمية الاجتماعية في ٢ مارس ٢٠١٥، وفاز "الذنبيات" - تزكيةً - بمنصب مراقبها العام في ٦ مارس ٢٠١٥. وسارعت الجماعة بنشر وثيقة إشهارها التي تعود إلى ١٠ يناير ٢٠١٤، وفتت لقيام الملك عبد الله الأول بافتتاح مقر الجماعة في نفس العام. وفي رد فعل أولي على الإجراء الذي اتخذته الذنبيات"، أقدمت جماعة إخوان الأردن على فصله ١٨ فبراير ٢٠١٥. أما حزب الوسط الإسلامي الأردني، فقضته أقدم من أن يتضمنها التقرير. تأسس في ١٩ ديسمبر ٢٠٠١، ويراه المراقبون حزبا مقربا من دوائر السلطة في الأردن ٢٨.

الإسلاميون والآخر

يتناول التقرير علاقة إسلامي الأردن مع القوى السياسية، والتعامل مع الحكومة الأردنية. ويحاول استكشاف ملامح تطور علاقة الإخوان مع غيرهم من القوى الأردنية.

أ. العلاقة مع الحكومة:

العلاقة بين جماعة الإخوان والنظام الملكي الأردني اتسمت بمراحل من التعايش والاحتواء والتوظيف ثم الإقصاء والتجيم مع ترك مساحات من التأثير لهذه الحركات في بعض الأحيان، وأمواج من المد والجزر لم تصل حد الصدام معها، بينما كان نهج الصدام المستدام أهم ملامح التعامل مع التيار السلفي الجهادي ٢٩.

المقاربة الأردنية تجاه جماعة الإخوان لم تستجب لضغوط محور "الثورة المضادة"، ذات المضمون الاستثنائي الرامي لتصنيف الجماعة تنظيمًا إرهابيًا. بل تتحرك - كما يرى المراقب حسن أبو هنية - في اتجاه سلسلة من

٢٣ محمد الفضيلات، الأردن نحو تفكيك "الإخوان": "ترخيص" قيد الدرس، موقع صحيفة "العربي الجديد"، ٢٦ فبراير ٢٠١٥. <https://goo.gl/ecBDLP>

٢٤ وكالات، الأردن تمنح ترخيصاً لتيار منشق عن جماعة الإخوان، موقع صحيفة "الأيام" الأردنية، ٥ مارس ٢٠١٥. <https://goo.gl/C4WPAk>

٢٥ أحمد المصري، الأردن: الإخوان الجدد ينصبون الذنبيات مراقبا عاما، موقع صحيفة "القدس العربي"، ٦ مارس ٢٠١٥. <https://goo.gl/MDfdK8>

٢٦ المحرر، نشر وثائق ترخيص الإخوان، موقع "خبرني" الأردني، ٢ مارس ٢٠١٥. <https://goo.gl/xrscZE>

٢٧ هديل غبون، فصل الذنبيات يفاقم أزمة "الإخوان"، موقع "الغد الأردني"، ١٩ فبراير ٢٠١٥. <https://goo.gl/qkcc5Q>

٢٨ محمد حسن، نظرات في الحركة الإسلامية: الأردن نموذجا (٣-١)، موقع نون بوست، ٢ ديسمبر ٢٠١٤. <https://goo.gl/FrWx4w>

٢٩ محمد حسن، الإشارة السابقة. <https://goo.gl/FrWx4w>



الإجراءات السياسية والقانونية، والضغط على تيارات الجماعة، لخلق حالة من الفرز والاستقطاب تقضي إلى دفع تيار "الحمام" إلى مزيد من الاعتدال والتماهي مع سياسات الحكومة، إلا أن هذا التوجه لم يكن مصحوبا باتجاه الاحتواء ما تسفر عنه عملية الضغط من تيار حمائي، وتصعيده لبنية السلطة^{٣٠}. ومن المراقبين من يذهب في اتجاه آخر، معتبرا أن تعامل الحكومة الأردنية مع طلب الترخيص الجديد يزيح عن كاهل الدولة الأردنية التكلفة السياسية والشعبية للتعامل مع الجماعة على غرار ما أقدمت عليه حكومات مصر والسعودية والإمارات^{٣١}.

التفسير الثاني يكشف حقيقة قرار لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، في ٢٧ مايو ٢٠١٧، بحل حزب دعاء^{٣٢} الإسلامي، تحت دعاوى ضبط مخالفات تنظيمية وإدارية وعدم تحقيق الحزب للأهداف التي أسس من أجلها^{٣٣}. وكان الأمين العام للحزب، يحيى الجوجو، قد تقدم في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦ باستقالته لوزير الشؤون السياسية والبرلمانية، وذلك بسبب الضائقة المالية التي كان الحزب يمر بها منذ قطع الدعم المالي الحكومي عنه في ٢٠١٣^{٣٤}. وفي النهاية كان الحزب أضعف من الاستمرار، وكان حله يخفف الضغوط الواقعة على الحكومة الأردنية. كما يفسر الأزمة التي كشفت عنها الأمين العام للحزب محمد عواد الزيود في ٢٤ يوليو ٢٠١٧، بإعلانه منع السلطات الأردنية حزب "جبهة العمل الإسلامي" من إقامة احتفالية بمناسبة مرور عام على تأسيسه^{٣٥}.

إلا أن الاتجاه التفسيري الأول يفسر اتجاه الحكومة الأردنية لإغلاق مقر حزب "جبهة العمل الإسلامي" في محافظة "إربد" في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧، في مخالفة للقانون والدستور الأردنيين. وكانت خواتيم ٢٠١٦ قد شهدت غلق ٣ مقرات للحزب في محافظات "الكرك" و"المفرق" و"سحاب"^{٣٦}. ويبدو الموقف القانوني أعقد من محض الاستناد

٣٠ حسن أبو هنية، إشارة سابقة. <https://goo.gl/m8FPAX>

٣١ محمد الفضيلات، إشارة سابقة. <https://goo.gl/ecBDLP>

٣٢ هو حزب "الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية الذي يحمل الاسم المختصر (دعاء)، وصدر قرار الحكمة الأردنية بإشهاره في منتصف ١٩٩٣، ثم لم تلبث أن قطعت عنه الدعم المادي في ٢٠١٣، إلى أن أصدرت قرارا بحله في منتصف ٢٠١٧.

٣٣ المحرر، حلّ حزب "دعاء" الأردني ورفض ترخيص "التجمع المدني"، موقع الغد الأردني، ٢٧ مايو ٢٠١٧. <https://goo.gl/5L7qbz>

٣٤ المحرر، استقالة أمين حزب بسبب وقف الدعم الحكومي للحزب، صحيفة "الرأي" الأردنية، ١ يناير ٢٠١٧. <https://goo.gl/tDtnYz>

٣٥ المحرر، السلطات الأردنية تمنع حزب "العمل الإسلامي" من إقامة احتفالية تأسيسه، موقع "إسلاميون"، ٢٤ يوليو ٢٠١٧. <https://goo.gl/xWYvP9>

٣٦ أحمد فوزي سالم، لماذا عادت حكومة الأردن إلى سياسة غلق مقرات الإخوان؟، موقع "نون بوست"، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧. <https://goo.gl/ABJHcL>



للدستور وقانون الأحزاب، حيث بات يتعلق بجدل قانوني ترتب على إشهار جمعية "الذئبيات" ٣٧، وهو ما حكم القرار الإداري بتسليم المحافظة المقر للجمعية المشهورة بعد أسبوعين من إغلاقه ٣٨.

بينما كلا التفسيرين يصلحان مدخلا للتعرف على ما وراء إعلان الجماعة الأم عن تلقيها طلبا من الحكومة في الثامن والعشرين من مارس ٢٠١٦ بعدم إجراء الانتخابات الداخلية لمجلس شوري الجماعة ٣٩. واضح أن الجماعة تجاوزت الوضع في عام ٢٠١٧، بتقديمها تجديدا في خطابها واستعراضها حضورها القوي في أوساط المدن الشرقية التي لا يغلب عليها الطابع العشائري.

ب. العلاقة مع القوى السياسية الأردنية:

تحيا الأردن كما هو الحال العربي "غير المغاربي"، علاقة غير متوازنة بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية، حيث تعاني الأخيرة من ضعف مزمن، لعله بدا واضحا في انتخابات البلدية التي شهدتها الأردن في عام ٢٠١٧، حيث لم تحصل الأحزاب العلمانية غير المحسوبة على الدولة على أية مقاعد. ويفترق النموذج الأردني عن نظيره المصري في أن مرد ضعف القوى غير الإسلامية في الأردن مرده لعدم تحمس الدولة لقضية بناء مجتمع حديث، بينما النموذج المصري اشتركت فيه القوتان الإسلامية والحكومية عبر عقود ما بعد يوليو ١٩٥٢ في إضعاف التيار المدني.

ويمكن تلمس تطور العلاقة بين التيار الإسلامي والقوى المدنية الأردنية عبر رصد التطور في الخطاب السياسي خلال تشريعات ٢٠١٦ ومحليات ٢٠١٧، حيث تخلت القوى الإسلامية المعتدلة جميعا عن توظيف المشاعر الدينية في الدعاية الانتخابية، كما أنها تعاملت مع الفعاليات الانتخابيتين بمنطق مدني، انعكس في شعارهم جميعا، بما في ذلك حزب "جبهة العمل الإسلامي"، التي التزمت شعار "الأردن المدنية" ٤٠.

٣٧ المحرر، الأردن.. قوة أمنية تدهم مقر حزب جبهة العمل الإسلامي في إربد والأعضاء يرفضون إخلاء المقر، موقع وكالة "سبوتنيك" الإخبارية، ٢٣ سبتمبر

٢٠١٧. <https://goo.gl/7QaeNS>

٣٨ محمد قديسات، الإخوان المسلمون يتسلمون مبنى المجمع الإسلامي في إربد، موقع صحيفة "الرأي" الأردنية، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧.

<https://goo.gl/daonzA>

٣٩ المحرر، الحكومة الأردنية تطالب الإخوان بعدم إجراء انتخاباتهم الداخلية لمجلس شوري الجماعة، موقع "إسلاميون"، ٢٩ مارس ٢٠١٦.

<https://goo.gl/WYBMM7>

٤٠ حسن أبو هنية، إشارة سابقة. <https://goo.gl/m8FPAX>

ربما كان نهج جماعة الإخوان الأم الأردنية موجها ليس للدولة، وإنما لتفريغ الهجمة عليها من محتواها في مواجهة الدولة التي تحتكر - دستوريا - حق إنفاذ القانون، وتمتلك قانونا إيمانية "هندسة المجتمع". غير أن اللافت في هذا الإطار أن تحالف الإصلاح الذي خاض خلاله حزب "جبهة العمل الإسلامي" الفعاليين الانتخابيين ضم مسيحيين، وهي خطوة تمثل علامة فارقة في المسيرة السياسية للجماعة، وبخاصة عندما تقترن بالتخلي عن الشعار الإسلامي التاريخي "الإسلام هو الحل".

الخطاب المدني لم تختص به جماعة الإخوان "الأم"، حيث حملت القوى الإسلامية المستقلة عن الجماعة الأم نفس الخطاب المدني، ويرى بعض المراقبين أن هذا الخطاب هو المبرر الأساسي لحصول هذه الأحزاب على ما حصلت عليه من أصوات في الفعاليين ٤١.

خاتمة

بالرغم من سريان "القاعدة العربية" العامة الخاصة بنظر الدولة لنفسها باعتبارها قوة مستقلة عن المجتمع، وتمنح لنفسها الحق في هندسة المجتمع، وقص أظفار القوى السياسية القادرة على اكتساب شرعية خاصة بمعزل عن الدولة، إلا أن الدولة الأردنية اتسمت بدرجة رشادة عالية فيما يتعلق بإسلاميها، وبدت أكثر تمسكا بلياقة صورتها الذهنية مقارنة بالدولة المصرية، حيث رفضت الحلول في مربع التبعية للمنهج الاستتصالي الخليجي برغم عظم الكعكة التي تحصل عليها الأردن من "آلهة الخليج الجدد". واستمرت سياستها تجاه الإسلاميين على منوالها الرامي للسيطرة على ما يحظون به من شرعية ومشروعية، وما يرتبط بهما من أصول مالية.

وبرغم أن الإسلاميون قدموا تطويرا نوعيا في خطابهم وأنماط تحالفاتهم السياسية، وبرغم انقسامهم الذي أدى في بعض الأحيان لإضعاف أصواتهم انتهاء إلى اضطراب أداء الإخوان في معقلهم الرئيسي في "إربد"، إلا أن القوة "النسبية" التي برهنوا على امتلاكها في شرق الأردن، حيث المدن والطبقة الوسطى والتعددية الإثنية هي الغالبة على قواعدهم الانتخابية، هذه القوة يبدو أنها أقل من أن تصمد أمام إمكانيات تعاضم تأثير محور "الثورة المضادة". فقدرتهم على الحشد قدرة تاريخية مستمدة من ارتباط الوجوه بالطرح الإسلامي، وليست من قاعدة اقتصادية -

٤١ كيرك سويل، إشارة سابقة. <https://goo.gl/Lghsg9>



اجتماعية مؤثرة. وربما كان هذا السبب ما دفع الإسلاميين القابعين خارج "الجماعة الأم" للتركيز على بناء تحالفات عشائرية يرون فيها حماية نسبية من احتمالات تقلب المزاج العام للسلطة السياسية الأردنية.



المعهد المصري
EGYPTIAN INSTITUTE